بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الملتقى الوطني **"مدرسة الإمام البخاري في الجزائر؛ التاريخ، الامتداد، الآفاق"**

بحث "لماذا البخاريُّ؟ دراسةٌ تحليلية لدواعي الاحتفاء، وأسباب الاعتداء"

تقدمة

منذ مبعث نبي الإسلام مُحَمَّد بن عبد الله ﷺ، حظيت سنته بعناية فائقة من أصحابه رضوان الله عليهم،[1] ثم من تابعيهم فتابعوهم على مرّ الأعصار، وبخاصة طائفة أهل الحديث. فكانت بداية عناية الصحابة بالسنة النبوية؛ حفظا وأداء، عملا وصيانة، ثم طبقات التابعين، فأتباعهم تحمُّلاً وأداء، إلى أن استقرَّ الأمْرُ بتدوينها في المصنفات، والسنن، والجوامع، والأجزاء الحديثية... ضمن سلسلة علمية وفنية متميزة، لم تشهد لها أُمّة من الأمم مثيلا.[2]

وخلال القرن الهجري الثالث – العصر الذهبي للسنة النبوية –، كثرت التصانيف في السنة النبوية، وتنوعت في طرائقها ومقاصدها؛ ففيها المصنفات، والمسانيد، والسنن، والأجزاء الحديثية، والصحاح. لكن وبشكل ملفت، برز الإمام الناقد مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري وكتابُه "الجامع المسند الصحيح". هذا الكتاب الذي غدا أهمَّ مرجع حديثي عبر العصور، وحظي بالمكانة الأسمى في ثقافة الأمة، لا يُنازعه فيها أيّ كتاب آخر. وقد كان احتفاء الأمة بهذا المصنف الجليل عظيما ومتنوعا، حتى اقترن اسمُه بصحيح السنة النبوية، بل بأصحّ الصحيح، وصارت النفوس تطمئن لمجرد سماع اسمه، أو تخريجه الحديث.

لكن، ورغم ذلك الاحتفاء الكبير بالجامع الصحيح، خصوصا في الأوساط العلمية والتربوية، إلا أنه ومع مطلع القرن العشرين، وما صاحبه من حملات استشراقية تنصيرية واسعة، بدأ الخوض في أحاديث الجامع الصحيح من جهة عدم صلاحيتها للاحتجاج، وكذا التشكيك في مصدرية السنة النبوية في التشريع.

إشكالية البحث = فكان من المناسب الكلام عن دواعي ذلك الاحتفاء الكبير، كي ندرك أسبابَه ومبرراته العلمية والموضوعية. وبالمقابل أيضا تحليل أسباب الاعتداء، قصداً لفهم حقيقة الطعن في الصحيح ودوافعه سواء العقدية الفكرية أم العلمية.

– وتظهر أهمية البحث في حتمية تحليل تلك الدواعي والأسباب، إذ هي أو جُلّها معلومة مدوّنة قديما وحديثا، لكن المطلوب الآن هو تحليلها واستنطاقها، كي ندرك حقيقة الاحتفاء العلمية أو الفنية، وبالمقابل أيضا حقيقة الاعتداء ومراميه، سواء العقدية أم العلمية أم غيرها.

– وسيكون البحث هنا في مقالتين (أو مبحثين)، وفق خطةٍ كالآتي:

تمهيد، وفيه: التعريف بصحيح البخاري، ودخوله بلاد الجزائر،

---

[1] – فكانوا يحفظون عنه كلَّ شيء، حتى في مِشْيته، ولباسه، وأكله وشُربه... فضلا عن عباداته ومعاملاته ﷺ.

[2] – ينظر: هدي الساري لابن حجر ص8.

المقالة الأولى = دواعي الاحتفاء بالجامع الصحيح،
المقالة الثانية = أسباب الاعتداء على الجامع الصحيح،
الخاتمة، والتوصيات.
واللهَ أسأل التوفيق لإنجاز البحث على تمامه، والإسهام بجهد الْمُقِلّ في خدمة أهداف الملتقى.

تمهيد: الجامع الصحيح للبخاري، ودخوله بلاد الجزائر

قبل الخوض في تفاصيل البحث بمقالتيه، سأُمَهّد له بالكلام عن الجامع الصحيح، ومؤلفه البخاري رحمه الله، ثم عن دخول كتابه هذه البلاد الطيبة؛

أولا: الجامع الصحيح، ومؤلفه البخاريّ

صحيح البخاري = هو أشهر دواوين السنة النبوية، وأحد الكتب الستة، وأصحّها على الإطلاق، واسمه "الجامع المسند الصحيح المختصر، من حديث رسول الله ﷺ وسُننه وأيّامه"، صنّفه الإمام البخاري في ست عشرة سنة، واجتهد في تصنيفه وإتقانه، بحيث إنه ما أدخل فيه حديثا إلا بعد أن استخار الله تعالى وصلى ركعتين، كما صحّ عنه قولُه: "ما أدخلتُ فيه حديثًا إلاَّ بعد ما استخرتُ الله تعالى، وصلَّيتُ ركعَتَين، وتيقَّنتُ صحَّتَهُ".[1]

وقال البخاريُّ أيضا: "ما أدخلتُ في كتابي (الجامع) إلاَّ ما صحّ، وتركتُ من الصَّحيح حتَّى لا يطول"،[2] وقال: "لم أخرّج في هذا الكتاب إلاَّ صحيحًا، وما تركتُ من الصَّحيح أكثر".[3]

أما عدد أحاديث الجامع فهي (7563) بالمكرر، و(2761)حديثا مسندا بدون المكرر، صنّفها البخاري ورتّبها ترتيبا فقهيا على سبعة وتسعين كتابا، وكل كتاب إلى مجموعة أبواب؛ ضمّنها من حسن التبويب، وبديع الترتيب، ودقة الاستنباط، وجودة الاستدلال والتأصيل، وسداد التعليق، ما يشهد على إمامته في فقه الحديث، وتفوّقه في مضماره، وسبقه فيه.

"وقصدَ البُخاري في صحيحِه إبراز فقه الحديث، واستنباط الفوائد منه، فعقدَ تراجم الأبواب – أي: عناوين الأبواب – وذَكَرَ في هذه التراجم الأحاديثَ المعلَّقة، وكثيرًا من الآيات وفتاوى الصَّحابة والتَّابعين ليُبيِّنَ بها فِقْه الباب والاستِدلال له، وبهذا يكون قد جمعَ بين حفظ سنَّة رسول الله ﷺ، وفَهْمِها"،[4] فكان الكتاب بحق جامعا للسنة النبوية الصحيحة، وفقهها وهداياتها.

– وصاحبه هو = الإمام البخاريُّ؛ أمير المؤمنين في الحديث، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعفي البخاري (194– 256هـ).

---

[1] – هدي الساري ص 5.
[2] – نفسه ص 5.
[3] – نفسه ص 5.
[4] – ينظر: "منهج النقد في علوم الحديث" نور الدين عتر، ص253.

بدأ سماعه العلمَ سنة خمس ومئتين، ثم رحل من أجله في الآفاق، فطوّف بلاد الإسلام كلّها، ودخل حواضرَها العلمية مرّاتٍ ومرات، في رحلة دامت ستّاً وأربعين سنة، لقي فيها أساطين العلم وأئمته في ذلك الزمان، يقول: "كتبتُ عن ألف وثمانين رجلا، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص"،[1] فمنهم:

مَكيّ بن إبراهيم، وعبدان بن عثمان، ويحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، وأبو عاصم النبيل الضحاك بن مَخْلد، وحجّاج بن مِنهال، وأبو نُعيم الفضل بن دُكين، وأبو بكر عبد الله بن الزبير الْحُمَيْدي، وعلي بن عبد الله المديني، وعبد العزيز وإسماعيل ابنا عبد الله الأُوَيْسيان المدنيان، وعبد الله بن يوسف التّنيسي، وعبد الله بن مَسْلمة القَعنبي، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، ومُحَمَّد بن بشار، وأحمد بن حنبل، وقُتيبة بن سعيد، والْحَكم بن نافع، ونُعيم بن حماد، وسليمان بن حرب، ومطرّف بن عبد الله، وأبو مُصعب الزهري، وعبد الله وعثمان ابنا أبي شيبة، وعُبيد الله بن موسى، ويحيى بن معين، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وأبو عُبيد القاسم بن سلاّم، وصدقة بن الفضل،...

فخرّجوا منه إماماً، حافظا، ناقدا، فقيها مجتهدا، جيّد التصنيف، قلّ نظيره في زمانه. مع ما امتاز به من ذكاء، وحفظ، واعتدال في أحكامه.

فاستحق بذلك تزكية شيوخه قبل تلاميذه، يقول قُتيبة بن سعيد: "مَثل مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري عند أصحابه في صدقه وورعه كما كان عمر في الصحابة"،[2] ويقول تلميذه الإمام ابن خزيمة: "ما رأيتُ تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ، وأحفظ له من مُحَمَّد بن إسماعيل".[3]

ثانيا: دخول الجامع الصحيح الجزائر، وبلاد الغرب الإسلامي

كان دخول كتب السنة بلاد الغرب الإسلامي مُبْكرا، وسط حفاوة واهتمام كبيرين، فهذا موطأ الإمام مالك دخل هذه البلاد بعد تأليفه بمدة وجيزة، على يد زياد بن عبد الرحمن بن زياد أبو عبد الله اللَّخْمي القُرطبي الأندلسي، المعروف بـ: زياد شَبْطون (199هـ)،[4] قال يحيى بن يحيى: "زيادُ أوّل من أدخل الأندلس علم السنن ومسائل الحلال والحرام، ووجوه الفقه والأحكام".[5]

ثم تبعه جماعة من أهل العلم وطلبته، مثل: يحيى بن يحيى الليثي، وداود بن جعفر، وسعيد بن أبي هند[6] "أبي

---

[1] – ينظر: سير أعلام النبلاء 12/ 395 – وهدي الساري ص670.

[2] – سير أعلام النبلاء 12/ 431.

[3] – نفسه.

[4] – ينظر: "تاريخ العلماء والرواة" لابن الفرضي 1/ 182 – "جذوة المقتبس" للحميدي رقم (439) – "السير" للذهبي 9/ 311.

[5] – "ترتيب المدارك" للقاضي عياض 350/1.

[6] – وفيهم من سبق زياداً بالرحلة إلى عالم المدينة.

عثمان، لقي مالكا وكان يُسمّيه حكيمَ الأندلس، حدّث عنه يحي بن يحي، مات قبل موت مالك بكثير"،[1] وسعيد بن عبدوس (180هـ)، وشبطون بن عبد الله (212هـ)،[2] وعبد الرحمن بن أبي هند (200هـ)،[3] وعبد الرحمن بن موسى أبو موسى الهوّاري،[4] والغازي بن قيس (199هـ): "أبي مُحَمَّد القرطبي، رحل قديما، فسمع مالك، والأوزاعي، وابن أبي ذئب، قيل أنه أوّل من أدخل الموطأ الأندلس، وكان عاقلا نبيلا، يروي حديثا كثيرا".[5]

– أما الجامع الصحيح للبخاري فمن المعلوم لدى المشتغلين بالحديث النبوي، ودواوينه، أنه دخل بلاد الجزائر والغرب الإسلامي من رواية مُحَمَّد بن يوسف الْفِرَبْري (320هـ) عن المصنف، وهذه الرواية انتشرت عندنا من طرق؛[6]

طريق أبي بكر يحي بن عبد الله بن مُحَمَّد بن يحي القرشي الْجُمَحي الوهراني، الذي يروي الصحيح عن الفقيه أبي مُحَمَّد عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلي عن الْمَرْوَزي عن الْفِرَبْري.

طريق مروان بن علي البُوني (439هـ) عن القابِسيّ (علي بن مُحَمَّد بن خَلف 403هـ) عن المروزي عن الفربري.

طريق أبي جعفر أحمد بن نصر الدَّاوُدي (402هـ) – أوّل من شرح الصحيح –، وكلهم أعلام ثقات مشهورون.

ثم أخذ عن هؤلاء جِلّة العلماء، وانتشر بين طلبة العلم. وفي المنتصف الثاني من القرن الرابع بدأت جهود المحدثين الجزائريين في الظهور، في سلسلة علمية متواصلة إلى أيام الناس هذه.

وقد كتب الدكتور مُحَمَّد بن أبي شَنَب دراسةً علمية حول "كيفية وصول صحيح البخاري إلى أهالي مدينة الجزائر" قدّمها سنة (1905) إلى (مؤتمر المستشرقين) بالجزائر، تناول فيها كيف انتقل صحيح البخاري إلى الجزائريين، وكيف ظلوا على روايته وسنده طيلة عقود.[7] وفي مقدمة بحثه "نبه المستشرقين إلى القيمة الكبيرة التي يحظى بها صحيح البخاري عند المسلمين قبل الشروع في الكلام على العناية الفائقة التي تخللت عملية نقله عبر العصور؛

---

[1] – ترتيب المدارك 1/ 353.

[2] – هو: شبطون بن عبد الله الأنصاري الطُّلَيْطلي القاضي، سمع من مالك الموطأ، ولا يزال يسمع منه حتى مات، (212هـ). ينظر: ترتيب المدارك 1/ 509.

[3] – ترتيب المدارك 1/ 202، 203، 269.

[4] – نفسه 1/ 507.

[5] – نفسه 347/1.

[6] – ينظر بحث: "أضواء على المحدثين الجزائريين الذين خدموا صحيح الإمام البخاري"، للدكتور مصطفى حميداتو. (منشور على النت)

[7] – ينظر: "الإسهام الجزائري في الحفاظ على سنة الإسناد" ص76 إلى ص96 – و"تاريخ الجزائر الثقافي" 7/ 47 – والدراسة مدونة في أبحاث "المؤتمر الدولي الرابع عشر للمستشرقين" باللغة الفرنسية من (ص99 إلى 115)؛

وقد تكلّم في بحثه عن الإسناد وحقيقته، وأهميته في نقل العلم والمعرفة، واختصاص الأمة الإسلامية به، وعن طرق تحمل الحديث وهي السماع والعرض أو القراءة على الشيخ، ثم إصدار الشيخ للإجازة. كما عرّف بالبخاري وبكتابه وترتيبه له، وعن أهميته وقيمته عند المسلمين، ثم عن الأسانيد والطرق التي وصل بها إلى الجزائر. وقد بين أن هدفه من الدراسة والبحث هو بيان كيف وصل إلينا صحيح البخاري رغم أن بلده هي فارس، ليخلص إلى أن الإسناد هو الأساس في ذلك، وأن الأسانيد هي أنساب الكتب.

حتى لا يعجبوا من ذلك، ولا يستكثروا عليه تلك العناية"،[1] وهذه من براعته المنهجية في تناول مثل هذه الدراسات.

المقالة الأولى: دواعي الاحتفاء بالجامع الصحيح

إن احتفاء الأمة الإسلامية قاطبة بكتاب الجامع الصحيح للبخاري قضية مستفيضة مقطوع بها، لا يماري فيها عاقل،[2] فضلا عن عالم أو باحث متخصص.

– كما أن تعظيم الأمة الجزائرية لصحيح البخاري لا يختلف عن حاله مع بقية الأمصار، فقد دخل (الجامع الصحيح) إلى الجزائر في فترة مبكرة من تأليفه، ولقد احتفى به الجزائريون احتفاء بالغا:[3] رواية ودراية، تعلما وتعليما، تأليفا وتصنيفا، وأسفرت هذه الجهود عن تراث علمي مقبول، مما يدل دلالة تاريخية وعلمية قاطعة على بالغ الاحتفاء والتعظيم من الأمة الجزائرية لهذا السِّفْر الحديثي الكبير.

وإن الباحث المدقق في دواعي هذا الاحتفاء، يلاحظ أنها تندرج تحت قسمين رئيسين؛ دواعٍ خاصة بشخص الإمام البخاري، وأخرى تخص كتابه (الجامع المسند الصحيح)، وهذا أوانُ بيانها على جهة التفصيل:

أولا: إمامة البخاري، وعلمه، ومكانته بين المحدثين:

كان نبوغ مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري في علم الحديث وبخاصة النقد الحديثي منذ صغره وحداثة سنّه، يُحدّثنا هو عن نفسه وبداياته في هذا الشأن، فيقول: كما يرويه عنه ورّاقُه مُحَمَّد بن أبي حاتم: "قلتُ لأبي عبد الله: كيف كان بَدْءُ أمرك؟ قال: أُلْهِمْتُ حفظ الحديث وأنا في الكُتّاب، فقلت: كم كان سنّك؟ فقال: عشْرُ سنين، أو أقلّ. ثم خرجت من الكُتّاب بعد العَشْر، فجعلتُ أختلف إلى الدَّاخلي[4] وغيره، فقال يوما فيما كان يقرأ للناس: (سفيان

---

[1] – "الإسهام الجزائري في الحفاظ على سنة الإسناد" ص95.

[2] – وقد أطبقت جميع المذاهب الفقهية، والطوائف الكلامية على التسليم للبخاري في صحيحه، والاحتفاء به، والإذعان لصحة أحاديثه، وأنه أجَلُّ دواوين السنة النبوية، بل حتى خصوم المحدثين من أهل الرأي، والمتكلمين، والمعتزلة على كلمة سواء في تعظيم الصحيح، وتلقيه بالقبول [سوى أشياء ينتقدونها لدوافع مذهبية لا تعود على أصل تعظيم الصحيح بالإبطال]، مما يدل دلالة قاطعة على أن الْمُعادين للجامع الصحيح، الطاعنين فيه، نشازٌ عن الأمة الإسلامية، يُغرّدون خارجَ سِرْبها؛ إما من طائفة الشيعة الروافض، أو العقلانيين أذناب الاستشراق والحداثة الغربية، الذين – وإن تَسَمَّوْا باسم الإسلام، والبحث العلمي، وموضوعية النقد – يرومون في الحقيقة إبعاد السنة النبوية وإقصائها عن المشهد الاستدلالي التشريعي، ومن ثَمّ يسهل توجيه دلالات القرآن حسب ما تُمليه الثقافة الغربية المهيمنة.

[3] – من ذلك أن عديد العائلات الجزائرية تسمي أبناءها باسم "البخاري".

[4] – قال الشيخ عبدالفتاح أبو غدة في رسالته "تحقيق اسم الصحيحين واسم جامع الترمذي" ص14: "لم أقف على اسم (الداخلي) ولا ترجمته، وقد بحثتُ عنه منذ أكثر من ثلاثين سنة، فما تركت كتابا وصل إلى يدي وظننت أن فيه احتمال وجوده فيه، إلا تصفحته وفحصته. والداخلي من شيوخ البخاري في نشأته، ولم أجد له ترجمة في المظان التي رجعت إليها، ولم يذكره السمعاني في (الأنساب)، وظاهر سياق العبارة هنا أنه من شيوخه في بخارى التي نشأ بها، وقد ترجح عندي أنه منسوب إلى (مدينة بخارى الداخلة)، التي هي داخل السور الثاني الأصغر، المحيط به السور الأول الأكبر، كما فهمته من (معجم البلدان)".

عن أبي الزبير عن إبراهيم)، فقلت له: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم. فانتهرني، فقلت له: اِرجع إلى الأصل، فدخَلَ فنظر فيه، ثم خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم منّي، وأحكمَ كتابه، وقال: صدقتَ. فقيل للبخاري: ابنُ كَمْ كُنت حين رددتَّ عليه؟ قال: ابن إحدى عشرة سنة.

فلما طعنت في ست عشرة سنة، كنت قد حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلام هؤلاء، ثم خرجت مع أمّي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي بها! وتَخَلَّفْتُ في طلب الحديث".[1]

وقد استفاض الثناء على البخاري من شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه – وكلهم من الأئمة المشاهير –. قال مُحَمَّد بن أبي حاتم الوراق: "سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟

فقال لنا يوما بعد ستة عشر يوما: إنكما قد أكثرتما علي وألححتما، فاعرضا علي ما كتبتما. فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر القلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه. ثم قال: أتَرَوْنَ أني أختلف هدرا، وأُضيّع أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد".[2]

وقال مُحَمَّد بن أبي حاتم: "سمعت حاشد بن عبد الله يقول: قال لي أبو مصعب الزهري: مُحَمَّد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر بالحديث من أحمد بن حنبل. فقيل له: جاوزتَ الحدّ. فقال للرجل: لو أدركتَ مالكا، ونظرت إلى وجهه ووجه مُحَمَّد بن إسماعيل، لقلت: كلاهما واحد في الفقه والحديث".[3]

وقصة مسلم – وهو من هو في إمامته وحفظه وعلمه بالنقد الحديثي – معه وإذعانه لبراعته في النقد الحديثي، فقد "جاء إلى البخاري فقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله"،[4]

وقال أبو عيسى الترمذي: "لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل، والتاريخ، ومعرفة الأسانيد، أعلم من مُحَمَّد بن إسماعيل".[5]

– أما عن حفظه وإتقانه فيقول "دَخَلْتُ عَلَى الحُمَيْدِيّ، وَأَنَا ابْنُ ثَمَانِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ اخْتِلاَفٌ فِي حَدِيْثٍ، فَلَمَّا بَصُرَ بِي الحُمَيْدِيُّ قَالَ: قَدْ جَاءَ مَنْ يفصِلُ بَيْنَنَا، فَعَرضَا عَلَيَّ، فَقضيتُ لِلْحُمِيديّ عَلَى مَنْ يُخَالِفُهُ".[6] وكان يقول: "ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني،[7] وربما كنت أُغرب عليه". ولهذا

---

[1] – تاريخ بغداد 2/ 7 – وسير أعلام النبلاء 12/ 393.

[2] – تاريخ بغداد 2/ 14، 15 – وسير أعلام النبلاء 12/ 408.

[3] – سير أعلام النبلاء 12/ 420 – وهدي الساري ص483.

[4] – سير أعلام النبلاء 12/ 432 – وهدي الساري ص489.

[5] – نفسه.

[6] – سير أعلام النبلاء 12/ 401.

[7] – وعلي بن المديني هو من هو في علمه بالعلل وسيادته فيه.

كان شيوخه كإسحاق بن راهويه، وسليمان بن حرب، ومُحَمَّد بن يحيى الذُّهلي، والتّنّيسي،... يسألونه عن الحديث سؤال المتعلم.

حفظه = يقول: "أحفظ مئة ألف حديث صحيح، وأحفظ مئتي ألف حديث غير صحيح"،[1] ومعلوم قصته العجيبة مع أهل العراق، والتي تدل على عبقريته وذكائه وفَرْط حفظه، يقول "أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللهِ بنُ عَدِيٍّ الحَافِظُ: سَمِعْتُ عِدَّةَ مَشَايِخٍ يحكُوْن أَنَّ مُحَمَّدَ بنَ إِسْمَاعِيْلَ البُخَارِيَّ قَدِمَ بَغْدَادَ، فسَمِعَ بِهِ أَصْحَابُ الحَدِيْثِ فَاجْتَمَعُوا، وَعَمَدُوا إلى مائة حَدِيْثٍ فَقلبُوا مُتونَهَا، وَأَسَانِيْدَهَا وَجَعَلُوا مَتْنَ هَذَا الإِسْنَادِ هَذَا، وَإِسْنَادَ هَذَا المَتْنِ هَذَا، وَدفعُوا إلى كل وَاحِدٍ عَشْرَةَ أَحَادِيْثَ لِيُلْقُوهَا عَلَى البُخَارِيِّ فِي المَجْلِسِ فَاجْتَمَعَ النَّاسُ، وَانتَدبَ أَحَدُهُم فَسَأَلَ البُخَارِيَّ عَنْ حَدِيْثٍ مِنْ عَشَرتِهِ فَقَالَ: لاَ أَعْرِفُهُ، وَسَأَلَهُ عَنْ آخر فَقَالَ: لاَ أَعرِفُهُ، وَكَذَلِكَ حَتَّى فرغَ مِنْ عشرتِهِ فَكَانَ الفقهَاءُ يَلْتَفِتُ بَعْضهُم إِلَى بَعْضٍ، وَيَقُوْلُوْنَ: الرَّجُلَ فَهِمَ، وَمَنْ كَانَ لاَ يَدْرِي قضَى عَلَى البُخَارِيِّ بِالعجزِ ثُمَّ انتدبَ آخرُ فَفَعَلَ كَمَا فعلَ الأَوَّلُ، وَالبُخَارِيُّ يَقُوْلُ: لاَ أَعرِفُهُ ثُمَّ الثَّالِثَ، وَإِلَى تمَام العشرَةِ أَنفسٍ وَهُوَ لاَ يزيدُهُم عَلَى: لاَ أَعرِفُهُ فَلَمَّا عَلِمَ أَنَّهُم قَدْ فرغُوا التفتَ إِلَى الأَوَّلِ مِنْهُم فَقَالَ: أَمَّا حَدِيْثُكَ الأَوَّلُ فكذَا، وَالثَّانِي كَذَا وَالثَّالِثُ كَذَا إِلَى العشرَةِ فردَّ كُلَّ متنٍ إِلَى إِسْنَادِهِ، وَفعلَ بِالآخرينَ مِثْلَ ذَلِكَ فَأَقَرَّ لَهُ النَّاسُ بِالحِفْظِ...".[2]

ثانيا: جامعه الصحيح؛

الجامع الصحيح للبخاري هو أول مصنف في الحديث الصحيح المجرد، وهو أشهر دواوين السنة النبوية، وأصحّها على الإطلاق، رتّبه مصنّفه ترتيبا فقهيا على سبعة وتسعين كتابا، [وهو أوسع المصنفات الحديثية] وكل كتاب إلى مجموعة أبواب؛ ضمّنها من حسن التبويب، وبديع الترتيب، ودقة الاستنباط، وجودة الاستدلال والتأصيل، وسداد التعليق، ما يشهد على إمامته في فقه الحديث، وتفوّقه في مضماره، وسبقه فيه. واحتفاء الأمة الإسلامية بهذا الكتاب عبر العصور عَرَبِهم وعجمهم كان له العديد من الأسباب الفنية، والعلمية،... هذا بيانها:

دقته، وترتيبه، كثرة كتبه: (الجانب الفني)

استغرق البخاري في تأليف كتابه الجامع الصحيح مدة ست عشرة سنة، فقال "صنفت (الصحيح) في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى"،[3] وهي مدة طويلة، وكافية لإنجاز مثل هذا السِّفْر العظيم، وكافية لتنقيحه وتهذيبه.

- كما أنه انتقى أحاديثه (7563) بالمكرر، و(2761) بدون المكرر، من زهاء ستمئة ألف حديث، فقال "أخرجت هذا الكتاب من زهاء ست مائة ألف حديث"،[4] ولا شك في دقة مثل هذا العمل النقدي، وصعوبته،

---

[1] - تاريخ بغداد 2/ 52 - وسير أعلام النبلاء 12/ 415.

[2] - تاريخ بغداد 2/ 20 - وسير أعلام النبلاء 12/ 408، 409.

[3] - تاريخ بغداد 2/ 14 - وسير أعلام النبلاء 12/ 405.

[4] - سير أعلام النبلاء 12/ 405.

وقلة من يستطيعه، بل قال "ما وضعت في كتابي (الصحيح) حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك، وصليت ركعتين"،[1] ولنا أن نتخيل ذلك الجهد الكبير والتركيز العالي على مثل هذا الانجاز. ثم إنه لم يخرجه للناس ولم يقرأه عليهم إلا بعد مزيد تمحيص وتدقيق عُرف به البخاري في مصنفاته أنه ألفها ثلاثا، فقال: "صنّفتُ جميعَ كتبي ثلاث مرات".[2]

– وأما من جهة شيوخه، فالبخاري أخذ العلم والحديث عن أكثر من ألف شيخ، فقال: "كتبتُ عن ألف شيخ وأكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده"،[3] لكنه لم يرو في كتابه الصحيح إلا عن (289) راويا فقط، مما يدل على أنه انتقى أقوى الشيوخ وأحفظهم وأتقنهم.

نظافة أحاديثه، وأنها تمثل قمة النقد الحديثي:

سبق القول إن عدد أحاديث الجامع (7563) بالمكرر، و(2761) بدون المكرر، وقد تلقتها الأمة بالقبول، وأطبق أهل الصنعة الحديثية على صحتها،[4] ونظافتها وقوتها، قال الحميدي أبو عبد الله الأندلسي: "لم نجد من الأئمة الماضين ﷺ من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين"،[5] وقال البخاري: "مَا أَدخلتُ فِي هَذَا الكِتَابِ إِلَّا مَا صَحَّ، وَتركتُ مِنَ الصِّحَاحِ كِي لاَ يطولَ الكِتَابُ"،[6] بل والقطع بصحتها سوى ما انتقد منها، منها، وهي أحاديث معدودة معلومة في مظانها.

فهو وصحيح مسلم أصح الكتب بعد القرآن، قال ابن الصلاح: "وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز"،[7] وقال النووي: "وهما أصح الكتب بعد القرآن".[8] وأحاديث الجامع الصحيح استجمعت أرقى درجات الصحة، يقول الحافظ ابن الصلاح مبينا أقسام الصحيح: "فَأَوَّلُهُمَا: صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ جَمِيعًا. الثَّانِي: صَحِيحٌ انْفَرَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ".[9]

وقد عرض كتابه على أهل الصنعة مثل أحمد بن حنبل، وابن المديني، وابن معين، فأقروه، قال أبو جعفر العُقيلي: "لمّا ألف البخاريُّ كتاب الصحيح، عرضَهُ على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المديني، وغيرهم،

---

[1] – سير أعلام النبلاء 12/ 402.

[2] – سير أعلام النبلاء 12/ 403.

[3] – تاريخ بغداد 2/ 10 – وسير أعلام النبلاء 12/ 407.

[4] – ينظر: النووي على مسلم 1/ 14 – وقال الجويني: "لو حلف إنسانٌ بطلاق امرأته أن ما في الصحيحين مما حكما بصحّته من قول النبي ﷺ، لما ألزمتُه الطّلاقَ، لإجماع المسلمين على صحّته". "صيانة صحيح مسلم" لابن الصلاح ص85.

[5] – الجمع بين الصحيحين 1/ 77.

[6] – تاريخ بغداد 9/2 – وسير أعلام النبلاء 12/ 402.

[7] – علوم الحديث ص25 (تقييد).

[8] – شرحه على مسلم 1/ 14.

[9] – علوم الحديث ص37 (تقييد).

فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقولُ فيها قول البخاريّ، وهي صحيحة".[1]

وقد أطبق الأئمة وتوافقوا على حسن صنيع البخاري في كتابه الجامع الصحيح، فقال الإسماعيلي في (المدخل له): "أما بعد: فإني نظرتُ في كتاب الجامع الذي ألّفه أبو عبد الله البخاري، فرأيتُه جامعا كما سُمّيَ لكثير من السنن الصحيحة، ودالاً على جُمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يَكْمُل لمثلها الا من جمع إلى معرفة الحديث نَقَلَتَه، والعلم بالروايات وعللها، علماً بالفقه واللغة، وتمكنا منها كلها، وتبحرا فيها. وكان يرحمه الله الرجل الذي قصر زمانه على ذلك، فبَرَع وبلغ الغايةَ، فحاز السبق، وجمع إلى ذلك حسن النية والقصد للخير، فنفعه الله ونفع به".[2]

ثم إن إمامة البخاري في الفن، وعلمه الدقيق بالنقد الحديثي ومسالك التعليل، ومدة تأليفه الكتاب، وشهرته بذلك كلها دلائل وشواهد على أن أحاديث الكتاب تمثل قمة النقد الحديثي وذروته. وهذا الإمام أبو حاتم الرازي، وهو الناقد المبرز في علل الحديث، وقد انتقد البخاري في عديد الرواة في تاريخه الكبير –كما هو مبين في كتاب ابن الجرح والتعديل –، لا يُعلم أنه تعقب البخاري في شيء من أحاديث الجامع الصحيح، مما يدل دلالة قاطعة على التسليم له فيها.

فقهه ووسطيته: عناية البخاري بفقه الحديث في جامعه الصحيح أشهر من أن تذكر، فترتيبه للجامع الصحيح ترتيبا فقهيا، وتقسيمه موضوعات السنن النبوية إلى سبعة وتسعين كتابا، إضافة إلى تبوبياته على الأحاديث، وكذا تعليقاته عليها، ومناقشاته لأهل الرأي خاصة،– وكذا عنايته بمئات الآثار عن الصحابة والتابعين... كلها دلائل قويّة على حسن عناية الإمام البخاري بفقه الحديث وبراعته فيه، حتى عُدَّ من أئمة الفقه المتبوعين، وأصحاب الاجتهاد المعتبَرين، وقد كُتبت عنه اليوم عديد الرسائل والبحوث الأكاديمية في فقهه واجتهاداته.

عناية الأمة به:

لم يحظ كتاب بعد كتاب الله تعالى بمثل ما حظي به كتاب الجامع الصحيح للبخاري، فقد بذلوا في خدمته الجهود العظيمة، وخلفوا لنا في ذلك تراثا علميا وفنيا ضخما؛ فمنهم من شرحه كله، ومنهم من ألف في رجاله، ومنهم من صنف في شرح تراجمه وأبوابه، ومنهم من صنف في شرح غريبه،...

فضلا عن المستخرجات على أحاديثه، والاستدراك عليها، وأطرافها. وهذا الإطباق على خدمته،[3] دليل قاطع على على القبول العلمي للكتاب وأحاديثه، والإجازة العلمية لصنيع مؤلفه فيه من قبل مئات بل آلاف نقاد الحديث، وفقهاء الأمّة، وأصوليوها، وهي شهادة لم يحظ بها إلا القليل من المصنفين.

---

[1] – "هدي الساري" لابن حجر ص8.

[2] – "هدي الساري" لابن حجر ص15.

[3] – بلغت شروحه أكثر من مئتين وخمسين (250) شرحاً.

وهي تدل أيضا على أن الكتاب خرج من كونه عملا فرديا، إلى عمل أُمّة تتابعت في العناية به، كُلٍّ على حسب تخصصه. وهذا التتابع والتلقي بالقبول، يعطي مزية لأحاديث الصحيح، وهي القطع بصحتها وثبوتها.

فصلٌ في عناية الجزائريين بالجامع الصحيح:

سبق القول إن الجامع الصحيح دخل هذه البلاد منتصف القرن الرابع الهجري، وانتشر بين طلبة العلم، ومن ثَمَّ بدأت جهود المحدثين الجزائريين في العناية به، رواية وتدريسا، وحتى شرحا وتعليقا. أما أهم تلك الجهود العلمية، فهي:

1- أوّل من وضع شرحا على الجامع الصحيح إمامُنا الجزائري، أبو جعفر أحمد بن نصر الدَّاوُدِي الْمسِيلي (402هـ)،[1] وسمّاه "النصيحة في شرح البخاري"، وهو مفقود إلى الآن، لكن النقول عنه كثيرة مستفيضة، كما عند الحافظ ابن حجر في كتابه "فتح الباري".

2- أبو عبد الملك القطان مروان بن علي، الأسدي القرطبي، الْبُوني (440هـ)، تلميذ الداودي وراوي كتبه. كان رجلا صالحا، وفقيها محدّثا،[2] له شرحٌ على الموطأ مشهور، وكذا وضع شرحا مختصرا على الجامع الصحيح، ينقل منه كثيرا ابنُ الملقن، وابن التّين، وابن حجر.

3- الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم الوهراني الحمزي، المعروف بابن قُرْقول (569هـ)،[3] له كتاب (مطالع الأنوار على صحاح الآثار)، صنّفه على مثال (مشارق الأنوار على صحاح الآثار) لشيخه القاضي عياض، قال حاجي خليفة: "اختصر فيه مشارق الأنوار، واستدرك عليه، وأصلح فيه أوهاما"، جمع فيه بين ضبط الألفاظ واختلاف الروايات وبيان المعنى، والكتاب خاص بالموطأ وصحيحي البخاري ومسلم.[4]

4- الشيخ الفقيه المحدث الحافظ أبو مُحَمَّد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد بن إبراهيم، الأزدي الإشبيلي، نزيل بجاية، (581هـ)، له (الجمع بين الصحيحين) التزم فيه بألفاظ الأصلين ولم يزد عليهما ولم يُغيّر.[5] و(مختصر صحيح البخاري)، وهو مرتب على المسانيد.[6]

---

[1] – ينظر لترجمته: ترتيب المدارك 7/ 102 – وتاريخ الإسلام للذهبي 41/9. ومن الباحثين من يُقدم في الترتيب شرحَ "أَعْلامُ الحديث" أو "أعلام السنن" للحافظ اللغوي أبي سليمان حمد بن مُحَمَّد الخطابي (388هـ)، وهو مطبوع متداول.

[2] – ينظر لترجمته: "جذوة المقتبس" للحميدي ص342 – "ترتيب المدارك" للقاضي عياض 7/ 259 – "الصلة" لابن بَشْكُوال ص582 – مقدمة تحقيق "تفسير الموطأ" 1/ 25- 44، للأستاذ عبد العزيز دحّان.

[3] – ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلّكان 1/ 62 – وسير أعلام النبلاء 20/ 520.

[4] – وقد طبع سنة 2012، بوزارة الأوقاف القطرية – ثم بدار ابن حزم، تحقيق د.طه بوسريح.

[5] – منه نسخ مخطوطة في مكتبات: المتحف البريطاني، جامعة القاهرة، ومعهد إحياء المخطوطات العربية بمصر.

[6] – منه نسخ مخطوطة في مكتبة بطرسبرغ، روسيا.

5- العلامة الحافظ شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر مُحَمَّد بن مرزوق التلمساني، الشهير بلقب الخطيب والجد والرئيس، من أبرز الشخصيات الجزائرية التي عرفها العالم في القرن الثامن الهجري، له شرح لصحيح البخاري.

6- الامام ابن مرزوق التلمساني:[1] له "شرح البخاري" سماه (الْمَتْجَر الرّبيح والْمَسعى الرجيح والْمَرْحَب الفسيح والوجه الصَّبيح والْخُلق السَّميح في شرح الجامع الصحيح)، موجود بمكتبة الجامع الجديد بالجزائر، بخط يد المؤلف، وله أيضاً كتاب "أنوار الدراري في مكررات البخاري".

7- الشيخ العالم أبو عبد الله مُحَمَّد بن الحسن بن مخلوف الراشدي، المعروف بأَبرْكان (868هـ)، فقيه مالكي محدّث من أهل تلمسان، له (الزَّنْد الوَاري في ضبط رجال البخاري).[2]

8- الفقيه العالم أبو عبد الله مُحَمَّد بن قاسم بن عبد الله الأنصاري الرَّصَّاع، التِّلِمساني (894هـ)، له (التقريب والتسهيل والتصحيح لرواية الجامع الصحيح).

9- العالم الزاهد مُحَمَّد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، أبو يعقوب التلمساني، له تآليف كثيرة منها شرحه العجيب على البخاري، وصل فيه إلى (باب من استبرأ لدينه)، و(شرح مشكلات البخاري).

10- العالم المحدث أبو العباس أحمد بن قاسم بن مُحَمَّد بن ساسي البوني، من علماء بونة (عنابة) (1129هـ)، له (فتح الباري بشرح غريب البخاري)، و(الإلهام والانتباه في رفع الإيهام والاشتباه)، أي الكائن في البخاري.

11- الشيخ الفاضل أبو الحسن علي الونيسي، من كبار فقهاء المالكية (1222هـ)، له (شرح البخاري)، في اثني عشر جزءاً.

12- العالم المتبحر الأستاذ مُحَمَّد بن العربي بن مُحَمَّد بن أبي شنب (1929م)، باحث عالم بالأدب ولد قرب (المديّة)، له عدة مؤلفات بالعربية والفرنسية منها كتاب (تاريخ الرجال الذين رووا صحيح البخاري وبلّغوه للجزائر).

13- هذا وقد تكلّم الباحث الدكتور عز الدين كشنيط عن عناية الجزائريين بقراءة صحيح البخاري، واتصال إسناده فقال: "أبدى علماء الجزائر عناية تامة في نقل صحيح البخاري، ورسخوا في ذلك تقاليد عريقة، عقدوا فيها مجالس خاصة في جوامع مخصوصة (أشهرها الجوامع الثلاثة في الجزائر العاصمة)، تُعنى برواية صحيح البخاري، ورُتّب للمشتغلين بذلك راتب، وقد أطلق عليهم لقب (ناس الحضور)، وقد استمر هذا التقليد أيام الاستعمار، وقد ألقى علامة الجزائر مُحَمَّد بن أبي شنب بحثا خاصا بهذا الموضوع؛ ألقاه في مؤتمر المستشرقين عام (1905) بالجزائر، ذكر فيه استمرار ذلك التقليد، وأن الحكومة في تلك الأيام كانت تُعيّن أناسا في مدينة الجزائر، مكلفين

---

[1] - هو = مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن مرزوق، أبو عبد الله العَجيسي التلمساني، يُعرف بـ "الحفيد" أو "حفيد ابن مرزوق"، تمييزا له عن جدّه الخطيب ابن مرزوق. أخذ عن والده، وجده، وابن عرفة في الفقه، وأبي العباس القصار، والمكودي، ثم انتقل إلى القاهرة وبها أخذ عن الفيروزآبادي، والزّيْن العراقي، وسراج الدين ابن الملقن، (842هـ). ينظر: الضوء اللّامع للسخاوي 7/ 50، 51 – ونفح الطيب للمقري 5/ 428، 429.

[2] - قال عادل نويهض في "معجم أعلام الجزائر" ص17: "إنه مخطوط".

بقراءة صحيح البخاري في أوقات معلومة، وفي الجوامع الرئيسة لمدينة الجزائر، ويُعرف هؤلاء الموظفين بـ (ناس الحضور)، ويشترط فيهم أن يكونوا من حملة الأسانيد المتصلة بالبخاري".[1]

14- كما أن الأمير عبد القادر الجزائري لما استوطن دمشق، وأعاد افتتاح (مدرسة الحديث الأشرفية)،[2] قرأ عليهم الجامع الصحيح مرتين سنة (1274هـ)، وأجاز الحضور بأسانيده.[3]

- والمقصود هنا هو بيان هذا الاهتمام الواضح بكتاب الجامع الصحيح، لكن "المتتبع للحركة العلمية في القطر الجزائري يلحظ فيها عناية بالغة بعلوم الآلة والفقه وعلوم الدراية الأخرى، كما هو معروف عنها، ولها كذلك عناية برواية الحديث خصوصا صحيح البخاري وموطأ الإمام مالك، خلاف الشائع عنها، غير أن ذلك لم يُثمر الثمرة المرجوة، ولم يتجاوزوا في ذلك استعمال علوم الآلة للفهم والتدريس، وقراءة البخاري في المواسم لأجل حصول البركة فقط، وأما التعامل مع البخاري وغيره بعلوم الآلة فلم يقع ذلك منهم، لرِضاهم واكتفائهم بما فهمه المتقدمون، وما استنبطوه من أحكام، ولرُبّما قَلّت عنايتُهم بالمباحث الاستدلالية للفقه الذي يتوارثونه، لانعدام المخالف من أهل المذاهب الفقهية السنية الأخرى بالجوار، فلم يحتاجوا إلى الاشتغال بفقه الدليل، والفقه المقارن، وأحاديث الأحكام".[4]

* **تنبيه مهم**: في مسألة تفضيل المغاربة صحيح مسلم على البخاري؟

من المسائل التي انتشرت في كتب الحديث، وتتابع عليها الناس دون تمحيص أن تدقيق، قولهم إن المشايخ المغاربة يُقدّمون صحيح مسلم على صحيح البخاري. وأوّل من يُعلم أنه نسب هذا القول إلى أهل الغرب الإسلامي هو الإمام النووي رحمه الله، فقال:

"اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز، الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمّة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد... وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار، الذي قاله الجماهير وأهل الاتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث، وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ شيخ الحاكم أبي عبد الله بن البيع: كتاب مسلم أصح، ووافقه بعضُ شيوخ المغرب، والصحيح الأول"،[5] وهذا كلام يُعْوِزُه الدقة العلمية؛ فلم يُسَمّ لنا مَنْ هؤلاء المشايخ أو العلماء؟ ولم يبين لنا في أيّ كتاب أو مناسبة كان موقفهم هذا؟ ومِنْ أي كتاب أو مصدر نقلها؟ ثم هو قال بعض شيوخ المغرب، ولم يقل جلهم أو كلهم؟

---

[1] - الإسهام الجزائري في الحفاظ على سنة الإسناد وتقاليد الرواية ص37، 38.

[2] - تعرف بـ "دار الحديث الأشرفية"، وهي من أشهر معالم مدينة دمشق، ومن أشهر من ولي التدريس فيها ابنُ الصلاح، ثم أبو شامة المقدسي، ثم النووي،...

[3] - ينظر: "الإسهام الجزائري في الحفاظ على سنة الإسناد وتقاليد الرواية" ص60، 61.

[4] - الإسهام الجزائري في الحفاظ على سنة الإسناد وتقاليد الرواية ص40.

[5] - شرحه على مسلم 1/ 14.

أسئلة كلها تجعل المسألة مشكوكاً في ثبوتها أصلا؟ أو قد سِيءَ فهمُها إن ثبتت؟

فإذا استجمعنا أطراف البحث، ورأينا الكمَّ الهائل من الشروح والكتب التي وُضعت على الجامع الصحيح من أهل الغرب الإسلامي،[1] في مقابل ما وُضع على صحيح مسلم، أو حتى على الموطأ = أدركنا حقيقة علمية – ولا أقول: فرضية أو احتمالا – مفادها أن الأمة الجزائرية خصوصا، والغرب الإسلامي عموما لم يتخلف عن مثيله في المشرق من العناية الفائقة، والمتقدمة بصحيح البخاري في مقابل بقية دواوين السنة النبوية.

فأهل الغرب الإسلامي لم يشذوا عن الأمّة، ولا يثبت عنهم تقديمُهم صحيح مسلم، بل كل الدلائل العلمية، والتاريخية، تدل على العكس.

والخلاصة = أن "الجامع المسند الصحيح" للإمام البخاري هو كتاب الأمة جمعاء، تلقته – عبر القرون الطويلة – بالقبول والتسليم لأحكام مؤلفه، والعمل بأحاديث، وقراءته وتدريسه، وحفظه وطبعه، وقلَّ مكتبةٌ خاصة أو عامة تخلو منه ومن شروحه،... أما اليوم فقد كُتبت عنه مئات الرسائل والبحوث الأكاديمية، وعُقدت حوله عشرات المؤتمرات والندوات العلمية في بلاد الإسلام، وفي غيرها.

وهذه الاستفاضة والتلقي، من أكبر الدلائل وأوضحها على عظمة الكتاب، وقوّة أحاديثه وصحتها ونظافتها، ولو كان شيءٌ خلاف هذا، ما وسع بعضَ الأمّة السكوت عنه، فكيف بجميعها، وبخاصة مع وجود الدواعي لذلك كالخلاف المذهبي، والعقائدي.

– واجب الأمة اليوم: وعليه، فإن الدفاع عن السنة النبوية، وعن الجامع الصحيح للبخاري، ضدّ خصومه، واجبٌ على الأمة كلها، وخصوصا على أهل العلم والباحثين المختصين؛ نُصرةً للنبي ﷺ، ونُصرة لأتباعه من الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث.

فعلى العلماء والباحثين اليوم أن يرفعوا لواء الدفاع عن السنة النبوية، وأن يقفوا وقفة رجل واحد؛ ذَوْدا عن حياض السنة الشريفة؛ انتصارا لصاحبها رسول الهدى ﷺ، ولرُواتها وحفظتها من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ولِصَيارِفَتها من أئمة الحديث ونقاده، ولكل من خدمها؛ شرحا، أو تصنيفا، أو عملا واهتداء.

وأَوْلى المصنّفات الحديثية بالنصرة، الجامع الصحيح؛ لما لهذا الكتاب العظيم من مكانة في صرح السنة النبوية؛ إذ هو شامة الصناعة الحديثية والنقد الحديثي، وأيضا لما يتعرض له هذا الكتاب من طعون وهجمات.

المقالة الثانية: أسباب الاعتداء[2] على الجامع الصحيح

الخصومة لأهل الحديث ولمصنفاتهم ليست وليدة اليوم، بل هي ممتدة في غابر الزمان، ذلك أن السنة النبوية هي الميزان الصحيح والسليم لحسن فهم كتاب الله تعالى، والوقوف عند حدوده، واجتناب المحدثات والفهوم المنحرفة

[1] – وهي أكثر مما وضع على صحيح مسلم، بل حتى على الموطأ.

[2] – أقصد بالاعتداء: الانتقاد غير العلمي للجامع الصحيح، ولأحاديثه، أو للبخاري نفسه، أو انتقاد غير المختصين؛ كالإعلاميين، والأدباء، والمثقفين...

له، ولأن السنة مُبَيِّنة، وواضحة، فهي تحول بينهم وبين شبهاتهم وتلبيساتهم، وتحريفاتهم؛ لذا فجُلّهم يُصَوِّبون سهامَهم نحوها ونحو أصحابها. أما دوافعهم في ذلك فمختلفة متنوعة؛ من أهمها جهلهم بعلوم السنة النبوية وبأصولها، وبقواعد أهلها النُّقاد، مع عصبية وتقليد لَبَّس بهما إبليسُ على الناس منذ القديم.

ورغم تلك الخصومة العلمية والمنهجية التي كانت بين أهل الحديث وأهل الرأي والمتكلمين منذ القديم، حيث كانوا يتهمون أهل الحديث تارة بأنهم يروون ويحفظون ما لا يفقهون، وتارة يسمونهم بالحشوية والمشبهة، ومرة بأنهم ينقلون ما لا تقبله العقول، وأخرى بأن أحاديث الآحاد لا تفيد أكثر من الظن، والدين لا يُبنى على الظنون = إلا أنهم أطبقوا على تعظيم الجامع الصحيح وإجلال صاحبه، بل ويُسلّمون له بجميل صُنعه، ودقة نقده.

أما في هذا العصر، ورغم الاحتفاء الكبير الذي حظيت به دواوين السنة النبوية عموما، والجامع الصحيح للبخاري خصوصا في أوساط الأمة العلمية والتربوية = إلا أنه ومع مطلع القرن العشرين وما صاحبه من حملات استشراقية تنصيرية واسعة وشرسة، هدفها الرئيس إبعاد الأمة عن دينها، وتشكيكها في مصادر دينها، وتراث علمائها: وجدنا بعض الاتجاهات الدخيلة على الأمة، وبعض الأقلام المنبهرة بالمدنية الغربية، تنساق خلف الدعايات الاستشراقية، وتُردّد شبهاتها وانتقاداتها لعلوم المحدثين ولمصنفاتهم؛ بدءا بالتشكيك في عدالة الصحابة وحفظهم، إلى الطعن في علم النقد الحديثي، فالتهجم على دواوينهم وفي مقدمتها الجامع الصحيح، قصدا للتشكيك في صحته، وزعزعة مكانته عند المسلمين السنة خاصة.

وقد كانت الكتابات والهجمات على السنة النبوية مطلع القرن العشرين قليلة ومحدودة، مع عدم تعرّضٍ لأهمّ مصادرها – أي: الجامع الصحيح –، لكن ومع اكتساح الاتجاه الحداثي الساحة العلمية والثقافية، وحيث إنهم وجدوا في تلك الطعون والشبهات بعض حاجتهم، زادوها توسعا وحِدّة، فزعموا أن كثيرا من الأحاديث هي من وضع بعض الرواة لأغراض سياسية، أو حزبية، أو مذهبية. أو أنها مخالفة للواقع، أو للعلم، أو للعقل، وللقرآن. وبعدها انتقلوا إلى الطعن في المصادر بالكلية، فراموا إسقاط الجامع الصحيح بالكلية.

والملاحظ على هؤلاء، أن غالبهم متشبع بالثقافة الغربية المهيمنة، معجب بها، مستسلم لأصولها وفروعها، فكانت الهجمة شرسة، هدفها إسقاط الصحيح بالكلية،[1] وإزاحة السنة من ميدان التشريع، ومن ثم الاستقلال بفهم أصول القرآن دون قيد أو ضابط. وهم يدركون جيدا أن إسقاط هيبة الصحيح هو إصابة للسنة النبوية ولعلوم المحدثين في الْمَقْتل، لا تلبث دواوين السنة بعده أن تسقط وتتهاوى، وينهار صرحُها.

والسؤال الذي نروم البحث فيه هنا: لماذا البخاري؟ ثم ما هي الأهداف الحقيقية من وراء تلك الانتقادات والاعتداءات؟

هل هو حقيقة البحث العلمي الموضوعي، والدفاع عن جناب النبي ﷺ وعن سنته المطهرة، وتطهير الدين من الخرافات، وخدمة مقاصده الجليلة وتشريعاته الحكيمة؟ أم أن هذه الشعارات البراقة تخفي خلفها ما هو أعظم؟

---

[1] – حتى وصل ببعضهم جنونُ العظمة أن ألّف كتابه "جناية البخاري"، فأصبح "الجامع الصحيح" للبخاري، جناية في حق الأمة الإسلامية، وفي حق دينها، وسنة نبيها ﷺ!!!

في الفقرات الآتية بيانٌ لجذور الانتقادات والاعتداءات على الجامع الصحيح، وحصرٌ لأهمّ أصول استمدادها، ثم تحليلٌ لها وبيان لدوافعها؛

أولا: الانتقادات للجامع الصحيح؛ جذورها [أصول استمدادها]، وأسبابها

1- الدافع العقدي (أو: الفكري الثقافي):[1] إن جلّ من ينتقد الصحيح اليوم [إضافة إلى الشيعة الروافض، والقرآنيين، والمعتزلة العقلانيين] متشبع بالثقافة الحداثية الوافدة، منبهر بالمدنية الغربية وإفرازاتها، القاضية برفض القديم جزئيا أو كلية.

ولأن العديد من المفاهيم التي قامت عليها المدنية الغربية الحديثة تخالف نصوص الشريعة عموما والأحاديث النبوية خصوصا، وهم قد رأوا في تلك المدنية تقدما وتحضرا، وظنوا أن جملةً مما في كتب السنة من أحاديث؛ لا يتوافق مع العقل، أو الواقع، أو العلم... حاكموا تلك الأحاديث لما عند الغرب من العلم والمسلمات؛ فردّوها، وطعنوا فيها، بل وفي منهج أصحابها المحدّثين. وكان السبيل الأوحد هو محاولة التخلص منها، إن بالتشكيك في ثبوتها، أو التفلّت من دلالاتها.

وهذا كله من نتاج الغزو الثقافي الذي تتعرض له الأمة الإسلامية في مقوماتها الثقافية، والعلمية، والتربوية، إضافة إلى ولوع المغلوب بالغالب عادة، وحبّ تقليده واتباعه في كل شيء، جريا على سنة الله تعالى في خلقه: "لَتَتَّبِعُنّ سَنَنَ مَنْ كان قبلكم شِبْراً بشبر، وذراعا بذراع، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لدخلتموه".[2]

فصار هؤلاء يقرؤون نصوص السنة النبوية خاصة بعيون أروبية؛ ما قبلته فهو المقبول، وما رفضته فهو المرفوض،[3] "وللحقيقة فإن كثيرا من الأحكام الشرعية المتعلقة بأمور السياسة والاقتصاد، يحاول كثيرٌ من الناس أن يطوّعها لتوافق النظم السائدة في عالم اليوم، ظنًّا منه أن في ذلك نُصرةً للإسلام، وخوفا منه أن يُتهم الإسلام بالقصور، ومخالفة هذه النظم.

وهذا في الحقيقة جنايةٌ على الإسلام، لأن كل ما شرعه الإسلام فهو حق وخير من كل ما خالفه".[4]

2- الجهل بالصناعة الحديثية، وبقواعد المحدثين: فظنوا أن مسلك البخاري في تخريج الأحاديث؛ قائم على قواعد ظنية، وأسانيد أفراد، وأن جلّ اهتمام المحدثين إنما هو بالأسانيد وطرق الحديث فحسب، ولا علاقة لعملهم بالمتون والنظر الفقهي (النقد الداخلي)، إلى غير ذلك من الشبهات التي علقت بأفكارهم، صادفت اتجاهاً حداثيا يُعادي

---

[1] – بمعنى أن سبب الاعتداء والرفض، أو التشكيك والطعن هو الخلفيات العقدية والقناعات العلمية المسبقة.

[2] – رواه البخاري في "كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة/ باب: قول النبي ﷺ: لتتبعن سنن من كان قبلكم" رقم (7320) – ومسلم في "كتاب العلم" 16/ 219؛ مرفوعا من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

[3] – ينظر: محمود شاكر "المتنبي" ص93.

[4] – محمّد بن حامد الحسني، هامش "اختصار غياث الأمم في التياث الظلم" للجويني ص96.

كل قديم، ويتّهمه بعدم العلمية والموضوعية، فأثّرت سهامُه تلك على العديد من الباحثين والكُتّاب، فأُعجبوا بمقالاته وظنّوها صوابا.

وهي شبهة قديمة متجدّدة، فجل من ردّ أحاديث الصحيح، كان بسبب توهمه أن أهل الحديث يصححون الأحاديث بناء على ظواهر الأسانيد فقط، أو يصححون الآحاد التي تفيد الظن المرجوح فقط. فالتواتر مثلا، ينحصر مفهومه عند العديد من الطوائف على ما رواه العدد الغفير فقط، خلافا للمحدثين الذين يذهبون إلى "أَنَّ الْعِلْمَ يَحْصُلُ بِكَثْرَةِ المُخْبِرين تَارَةً، وَقَدْ يَحْصُلُ بِصِفَاتِهِمْ لِدِينِهِمْ وَضَبْطِهِمْ، وَقَدْ يَحْصُلُ بِقَرَائِنَ تَحْتَفُّ بِالخَبَرِ؛ يَحْصُلُ العِلمُ بِمَجْمُوعِ ذلك، وَقَدْ يَحْصُلُ العِلْمُ بِطائِفة دُونَ طَائِفَةٍ.

وَأَيْضًا فَالْخَبَرُ الَّذِي تَلَقَّاهُ الْأَئِمَّةُ بِالْقَبُولِ تَصْدِيقًا لَهُ أَوْ عَمَلًا بِمُوجَبِهِ؛ يُفِيدُ الْعِلْمَ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْخَلَفِ وَالسَّلَفِ، وَهَذَا فِي مَعْنَى المُتَوَاتِرِ"،[1] ويقول ابن تيمية أيضا: "وعلماء الحديث يتواتر عندهم ما لا يتواتر عند غيرهم؛ لكونهم سمعوا ما لم يسمع به غيرُهم، وعلموا من أحوال النبي ﷺ ما لم يعلم غيْرُهم".[2]

كما لا يؤمن الاتجاه الحداثي بوجود دليل نقلي مُصَدَّق، و"لا يُعْتَمَدُ على صدق الخبر سندا أو متنا، وكلاهما لا يَثْبُتان إلا بالحسّ والعقل طِبْقاً لشروط التواتر، فالخبر وحده ليس بحجة ولا يُثْبِتُ شيئاً، عكس ما هو سائد في الحركة السلفية المعاصرة على اعتمادها المطلق على: (قال الله)، و(قال الرسول)، واستشهادها بالحجج النقلية وحدها دون إعمال الحس والعقل، وكأن الخبر حجة، وكأن النقل برهان، وأسقطت العقلَ والواقع من الحساب، في حين أن العقل أساس النقل".[3]

فلأن تشبُّعَهم الثقافي يرفض أصلا العديد من التشريعات النبوية، يلجؤون إلى استغلال قضية المتواتر والآحاد تارة، وقضية تشكل الحديث النبوي تارة ثانية، وقضية الوضع في الحديث أخرى، أو مسألة التدوين مرة رابعة، واهتمام نُقّاد الحديث بالإسناد فقط مرة خامسة... وهكذا، بدعوى تنقية الحديث من الشوائب التي علقت به عبر التاريخ، أو التي أدّت إلى صياغته في فضاء معرفي مخصوص.

فأهل الحديث والفقهاء يبحثون في صدق الأخبار وكذبها، بمعنى صحة ثبوت الخبر عن مصدره النبي ﷺ، من عدم ذلك، فإن ثبت وجب التسليمُ له، لأن كل ما صحَّ عن النبي ﷺ وَحْيٌ، أدركته عقولُنا أم لم تدركه. بينما ينطلق هؤلاء في قضية الصدق والكذب من جهة معناهما في الحقل البرهاني أو المنطقي، أي هل هو صدق في نفسه أم لا؟ لأن الخبر ليس له سلطة مرجعية كما هي في الفكر الإسلامي التقليدي. فهم يبحثون عن الصدق المنطقي، وعن مطابقة مضمون الخبر للواقع، وعن ضمانات تتعلق بمحتواه ومتنه، لا بسنده وشكله.[4]

---

[1] – ابن تيمية "مجموع الفتاوى" 14/ 48.

[2] – "علم الحديث" ص158.

[3] – حسن حنفي "التراث والتجديد من العقيدة إلى الثورة" ص318.

[4] – ينظر: "موقف الفكر الحداثي من أصول الاستدلال في الإسلام" للدكتور مُحَمَّد القرني ص386، 387.

ولهذا يقولون: "إن كتب الحديث الصحيحة، كصحيحي البخاري ومسلم إنما هي صحيحة بالنسبة للشروط التي وضعها أصحابها لقبول الحديث، فالحديث الصحيح ليس صحيحا في نفسه بالضرورة، وإنما هو صحيح بمعنى أنه يستوفي الشروط التي اشترطها جامع الحديث كالبخاري ومسلم".[1]

– ومن ذلك أيضا تعلّقهم بسبق بعض الأئمة في نقد أحاديث الصحيحين:

فالعديد منهم يتعلقون بكون بعض الأئمة انتقد جملة من أحاديث الصحيحين؛ كالدارقطني، وأبي عليّ الغسّاني، وابن عمّار الشهيد، ومن بعدهم؛ كالحافظ العراقي، وابن رجب الحنبلي، وابن حجر العسقلاني... فهم إذن ليسوا أوّل من فتح الباب.

والجواب من وجهين؛

الأول: أين هؤلاء الأدعياء من أولئك المحدّثين النّقاد، فهم نعم انتقدوا الشيخين في بعض الأحاديث، أو طرقها، لكنهم متفقون على تعظيم الصحيحين، وعلى صحة ما فيهما إجمالا، وعلى التسليم بدقة منهج أهل الحديث، وسداده في نقد المرويات والأخبار.

الثاني: إنما انتقدوا بعض الأحاديث؛ إمّا في زيادات وقعت فيها خطأ، أو في بعض طرقها التي لا تصح، ولم يكن انتقادهم لأصل الحديث في الكتابين، والمطالع لكلامهم يتضح له ذلك.

3– تأثرهم بالاتجاه الاستشراقي،[2] والحداثي[3]:

بل جلهم من الحداثيين أنفسهم، وبقيّتهم أشربت قلوبُهم شبهاتِهم،[4] وموقف الاستشراق من السنة النبوية مبني على أن السنة ليست لها قيمة ذاتية، بل هي جماع عادات وتقاليد البيئة العربية والمجتمع الإسلامي الأول وكذا عمل الخلفاء الراشدين، وهو ما دندن حوله كبار كُتّابهم مثل: (جولد زيهر Goldziher)، و(جوزاف شاخت Joseph Schacht)، وما في السنة من مزايا وفضائل وتشريعات هي في الحقيقة مأخوذة من كتبهم.[5]

أما أهم شبهاتهم حول السنة النبوية:

– زعمهم أن السنة النبوية لم تُحفظ في حياة النبي ﷺ، ولم تدون تدوينا يوثق به، وأن جل ما هو مدون في كتب الحديث؛ هو نتاج الحياة الفكرية والعلمية للمسلمين، وهي آراء الفقهاء والعلماء، وليست أقوال أو أفعال النبي ﷺ.

---

[1] – الجابري/ في قضايا الدين والفكر ص8.

[2] – يُنظر لبيان حقيقة الاستشراق: مقدّمة العلامة محمود محمّد شاكر على كتابه النفيس "المتنبي"، وقد طُبعت المقدمة مستقلة تحت عنوان "رسالة في الطريق إلى ثقافتنا".

[3] – الاتجاه الحداثي وليد الاتجاه الاستشراقي، ينظر: "موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام" د.القرني، ومن أشهر رُوّاده؛ محمّد أركون، علي الجابري، حسن حنفي، محمّد شحرور،...

[4] – ولهذا فعامّة الكُتّاب والمثقفين الذين يتهجمون على الجامع الصحيح؛ يُكثرون النقل من كتب المستشرقين، ويُضَمّنون كلامَهم شُبهاتِهم وآراءَهم في قضايا السنة النبوية.

[5] – ينظر: .

– التشكيك في مسألة تدوين السنة النبوية، وفي حفظ المكثرين من الرواة من الصحابة، وبخاصة أبي هريرة رضي الله عنه.

– أن نقد المحدثين للأخبار قام أساسا على النقد الخارجي (أي: النظر في الرواة فقط)، مع إغفالهم للنقد الداخلي الذي هو الأهمّ.

– اتهامهم الرواة بالكذب والوضع: والسبب في ذلك أنهم يعلمون أسبابَ الضعف والوضع والكذب، ولا يعلمون موانع الكذب، يقول الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله: "وأما كُتّاب العصر فإنهم مقتدون بكُتّاب الإفرنج؛ الذين يتعاطون النظر في الإسلاميات ونحوها، وهم – مع ما في نفوسهم من الهوى، والعداء للإسلام – إنما يعرفون الدواعي إلى الكذب، ولا يعرفون مُعظمَ الموانع منه.

فمن الموانع؛ التديّن والخوفُ من ربّ العالمين الذي بيده ملكوت الدنيا والآخرة، وقد قال سبحانه (إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآياتِ اللَّهِ) (النحل 105)، وفي (الصحيح) عن النبي ﷺ: "علامةُ المنافق ثلاثٌ، وإن صام وزعم أنه مسلم؛ إذا حدّث كذبَ، وإذا أُتُمن خان، وإذا وعدَ أخلف"،[1] فأما توهم حِلّ الكذب في مصلحة الدين فلا يكون إلا من أجهل الناس، وأشدهم غفلة؛ لأن خطر الكذب مطلقاً هو من أظهر الأحكام الشرعية.

وأولئك الكُتّاب لا يعرفون هذا المانع، لأنهم لا يجدونه في أنفسهم، ولا يجدون فيمن يخالطونه من تَقْهَرُهم سيرتُه على اعتقاد اتّصافه بهذا المانع لضعف الإيمان في غالب الناس، ورقّة التدين. ولا يعرفون من أحوال سلف المسلمين ما يقهرهم على العلم باتصافهم بذلك المانع،...

ومن الموانع خوف الضرر الدنيوي، وأولئك الكتاب يعرفون شرط هذا المانع وهو الضرر المادي فإنهم يعلمون أن أرباب المصانع، والمتاجر الكبيرة؛ يتجنّبون الخيانة والكذب في المعاملات؛ خوفاً من أن يسقط اعتمادُ المعاملين عليهم، فيعدلوا إلى معاملة غيرهم...

فأما الشطر المعنوي فإن أولئك الكتاب لا يقدرون قدره،... وكان العربُ يحبون الشرف ويَرَوْن أن الكذب من أفحش العيوب المسقطة للرجل، وفي أوائل صحيح البخاري في قصة أبي سفيان بن حرب مع هرقل، وقوله: (فوالله لولا الحياء من أن يأثِروا عليّ كذبا لكذبتُ عنه)،[2] قال ابن حجر: (لكنه ترك ذلك استحياءً وأنفةً من أن يتحدّثوا بعد أن يَرْجِعوا، فيصير عند سامعي ذلك كذّاباً).

أقول: ثم جاء الإسلام فشدّد في تقبيح الكذب جداً حتى قال الله عز وجل: (إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآياتِ الله)".[3]

---

[1] – رواه البخاري في "كتاب الإيمان/ باب: علامة المنافق" رقم (33) – ومسلم في "كتاب الإيمان/ باب: خصال المنافق (نووي)" 46/2، 47؛ من حديث أبي هريرة ﷺ بلفظ "آية المنافق"، أما لفظ "علامة المنافق"، فهو من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ؛ عند النسائي، وابن أبي شيبة.

[2] – الجامع الصحيح "كتاب الوحي/ باب: كيف كان بدأ الوحي إلى رسول الله ﷺ" رقم (7).

[3] – التنكيل 1/ 209، 211.

– دعوتهم إلى "استمرار عملية نقد نصوص الحديث النبوي، وإلى إبقاء هذه النصوص منفتحة ومتحركة وقابلة للتجدد عن طريق مواصلة عملية تصحيح الحديث؛ قبولا ورفضا، بناء على معايير اجتهادية، ووفق فكر إنساني متطور".[1]

وهي شبهة مفادُها؛ أن النقد الحديثي الذي قام على الأسانيد، والرواة، والحفظ والإتقان، والعلل الأحاديثية، وجمع أحاديث الباب... كله لا يكفي، بل ينبغي أن نواصل نقد تلك الأحاديث التي صححها المحدثون وفق معايير اجتهادية جديدة، لأن تلك الجهود لا تكفي في تمييز صحيح السنة من سقيمها، فالمسلم المعاصر له الحق في وضع مقاييس جديدة لنقد الحديث النبوي تستجيب لروح العصر، ولمقاصد الإسلام الحقيقية.[2]

لكن السؤال: ما هي تلك المعايير والقواعد؟ المقصود أساسا = هو النقد العقلي؛ القائم على عرض الحديث على روح العصر، والثقافة الغربية المهيمنة، فإن وافقها فذاك، وإلا يجب رفضه ولا يُمكن تصحيحه، لأنه يخالف العلم والعقل، والفكر المتطور المتحضر، ويتنافى مع روح العصر، ومقوماته الثقافية!!؟

هذا، رغم زعمهم: "ولا تُعدّ هذه الدعوة بأية حال نُكراناً لجهود علماء الحديث، ولا جحودا لما بذلوه في سبيل تمحيص الروايات واستبعاد الموضوع منها، فحسبهم أنهم استطاعوا تخليص الحديث النبوي من عشرات الآلاف من الأحاديث المنسوبة خطأ إلى النبي ﷺ".[3] لكن واقعهم خلاف هذا تماما، فدعواتهم أساسُها الاكتفاء بالقرآن وببعض الأحاديث فقط، أما جل السنة فلا يُطمأنّ إليها.[4]

– والخلاصة أنه رغم محاولتهم توجيه سهام النقد للصحيح بأسلوب علمي وموضوعي وعقلاني، وأنهم يرومون الحقيقة العلمية. إلا أن الهدف هو محاولة تشكيك المسلمين في تراثهم، وإضعاف ثقتهم به، ومنه التشكيك في حجية السنة وثبوتها، وإنكار كونها أصلا في الاستدلال مثل القرآن. ولا يتأتى لهم ذلك إلا بتوجيه سهام النقد لإمام النقد، وللنخبة من هذه المصنفات، فإذا تزعزعت ثقة المسلمين بها، سهل بعد ذلك انتقاد آحادها، أو انتقاد بقية المصادر.

4– ضعف الموضوعية في البحث العلمي، أو غيابُها:

ونقصد بالموضوعية في البحث العلمي؛ أن يتجرّدَ الباحثُ في سعيه إلى الحقيقة من العوامل الذاتية – مثل الغرض، والهوى، والترفع عن الموازين الوضعية – التي تُعَطِّل فطرتَه الملهمة بالصواب، ويتعاملَ مع موضوع النظر كمُعْطىً خارجيٍّ مستقل، بِمَعْزِل عن الاتجاهات والقناعات المسبقة؛ بحثا عن الحق لذاته، من أجل نيل مرضاة الله سبحانه وتعالى.

---

[1] – مُحَمَّد حمزة "الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث" ص350.

[2] – نفسه ص350.

[3] – نفسه ص 350.

[4] – ينظر مثلا كتاب "تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزم" جمال البنا، ففيه رفضه وتضعيفه لمئات الأحاديث من الصحيحين.

وليس المقصود تجرّد الباحث كلية من كل مكتسباته العلمية والمعرفية، وأن يستقبل بحثَه خالِيَ الذهن خلوا تاما، فهذا شيء لا أصل له، وخارج عن طوق البشر.[1]

– وإن جل الطاعنين في أحاديث الصحيحين، ينتمون إلى مدارس أو فرق تخالف مدرسة المحدثين، وهي مدارس واتجاهات لها أصولها وقواعدها؛ كالفرق العقدية، ومتعصبة المذاهب، والمستشرقين، والحداثيين أو العقلانيين.

وهؤلاء ينطلقون في رد أحاديث الصحيح من قناعات مسبقة؛ فما وافقها قبلوه، وما خالفها رفضوه والتمسوا له علّة. وهنا تغيب الموضوعية في أبحاثهم؛ فهم يحاكمون تلك الأحاديث لقناعاتهم وعقائدهم، فتراهم مثلا يحتجون بالضعيف الواهي لأنه يوافق أفكارهم، كحديث "ما جاءكم عنيّ فاعرضوه على كتاب الله؛ فما وافقه فأنا قلتُه، وما خالفه فلم أقُلْه"،[2] ويبنون عليه أصلا، مع أن مقتضى منهجهم ألا يقبلوا في الباب إلا حديثا متواترا، فكيف بهم يحتجون بحديث باطل. وكذا حديث "أنتم أعلم بأمور دنياكم"،[3] وحديث النهي عن كتابة الحديث،[4]... وهكذا.

– وإن غياب الموضوعية في البحث العلمي مما يحيد بصاحبه عن جادة الصواب، ويوقعه في أخطاء علمية ومنهجية جسيمة. لكن حينما يستبعد الناسُ في منهاج المعرفة العواملَ الذاتية، ويحتكمون إلى الموضوع بحسب معطياته؛ فإنهم يتوصلون إلى الرؤى والأحكام السديدة والموحدة التي يفرضها الموضوع، ويشكل ذلك بينهم قاعدة مشتركة في تدبير حياتهم.

5– أما بخصوص (الجامع الصحيح) للبخاري: فحاصل كلامهم – إضافة إلى ما سبق – عدم سلامة نسخه، بدليل وجود اختلافات بين النسخ والروايات، وبَنَوْا عليه وَهَنَ الصحيح كلّه. وهذه شبهة واهية كخيط العنكبوت، فلا يخلو كتاب في الدنيا من اختلاف بين نسخه، والخلاف بين نسخ الصحيح يسير، ومعلوم عند أهل الاختصاص.

– عدم عصمة البخاري وأنه بشر، فلا ينبغي تقديس كتابه وإعطائه تلك المكانة كلها، وأشهر من تولى كِبْرَ هذه الشبهة هو أبو ريّة في كتابه (أضواء على السنة المحمدية)، وتبعه عليها كل من جاء بعده. والجواب أن أهل الحديث لم يعتقدوا العصمة في أحد بعد النبي ﷺ، بدليل أنهم انتقدوا البخاري في عدد من أحاديث كتابه، وكذا

---

[1] – ينظر: محمود شاكر، مقدمته على كتابه "المتنبي" ص29، 30.

[2] – وهو حديث باطل موضوع؛ قال عنه الشافعي: "ما روى هذا أحدٌ يَثْبُتُ حديثُه في شيء صغير ولا كبير"، وقال السّاجي: "هذا حديث موضوع عن النبي ﷺ، قال: وبلغني عن علي بن المديني أنه قال: ليس لهذا الحديث أصلٌ، والزنادقة وضعته"، وقال ابن عبد البر: "قال عبد الرحمن بن مهدي: الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث. وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه".

ينظر: "الإبانة" لابن بطة رقم (104) – "جامع بيان العلم/ باب: موضع السنة من الكتاب وبيانها له" – "معرفة السنن والآثار" للبيهقي رقم (6).

[3] – رواه مسلم في "كتاب الفضائل/ باب: وجوب امتثال ما قاله شرعا (نووي)" 116/15.

[4] – مسلم في "كتاب الزهد والرقائق/ باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم" 129/18.

رُواته... لكن عمله عندهم بلغ مبلغا من الدقة والاتقان، جعل الكُلَّ يُذعن له، حتى من خصومه وخصوم أهل الحديث.

– كما ردوا ورفضوا مئات الأحاديث التي تتكلم عن الغيب، أو تخالف العقل، أو ظاهر القرآن،... كما فعل جمال البنّا في كتابه (تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزم)، وقال مُحَمَّد شحرور: "الأحاديث التي تتحدّث عن الفتن، والمهدي، والدجال، ثم الموت وعذاب القبر، فالحشر والنشر، والجنة والنار، تجاوزت المئات إلى الألوف، ونحن نَطويها دون حساسية أو أسى".[1] وهذا بناء في زعمهم على أنها تخالف العقل، أو آحاد، أو أنها مأخوذة من بَحيرا الراهب، أو أخذها الرواة كأبي هريرة من كعب الأحبار،... يقول الشيخ المعلمي:

"هذه مكيدة مهولة يُكاد بها الإسلام والسنة، اخترعها بعض المستشرقين فيما أرى، ومَشَتْ على بعض الأكابر، وتبناها أبو ريّة وارتكب لترويجها ما ارتكب كما ستعلمه، وهذا الذي قاله هنا رجمٌ بالغيب، وتَظَنٍّ للباطل، وحطٌّ لقوم فتحوا العالم، ودبّروا الدنيا أحكم تدبير، إلى أسفل درجات التغفيل، كأنهم ﷺ لم يعرفوا النبيَّ ﷺ ودينه وسنته وهديه، فقَبِلوا ما يَفْتريه عليه وعلى دينه إنسانٌ لم يعرفه.

وقد ذكر أبو رية في مواضع حال الصحابة في توقف بعضهم عما يخبره أخوه الذي يَتَيّقنُ صِدْقَه وإيمانه وطول صحبته للنبي ﷺ، فهل تراهم مع هذا يتهالكون على رجل كان يهودياً فأسلم بعد النبي ﷺ بِسِنين، فيقبلون منه ما يُخبرهم عن النبي ﷺ مما يُفسد دينَه؟

كان الصحابة ﷺ في غِنًى تامّ بالنسبة إلى سنة نبيهم، إن احتاج أحدٌ منهم إلى شيء رجع إلى إخوانه الذين صحبوا النبي ﷺ وجالسوه، وكان كعبٌ أعْقَل من أن يأتيهم فيحدّثهم عن نبيهم فيقولوا: من أخبرك؟ فإن ذكر صحابياً سألوه فيُبيّن الواقع، وإن لم يذكر أحدا كذّبوه ورفضوه.

إنما كان كعبٌ يعرف الكتب القديمة، فكان يحدث عنها بآداب وأشياء في الزهد والورع، أو بقصص وحكايات تناسب أشياء في القرآن أو السنة، فما وافق الحق قبلوه، وما رأوه باطلاً قالوا: من أكاذيب أهل الكتاب، وما رأوه محتملاً أخذوه على الاحتمال كما أمرهم نبيهم ﷺ...".[2]

* والأمة الجزائرية ليست ببعيدة ولا بمنأى عن هذا التوجه الخطير في التعامل مع (الجامع الصحيح)، والْمُفضي إلى التخلي عن السنة النبوية، وإبعادها عن ساحة التشريع. فالتوجه الحداثي أو الغزو الاستشراقي قد عَمّ جُلّ البلاد العربية والإسلامية، وبخاصة طبقات المثقفين؛ الإعلاميين، والخطباء، والكتاب، بل وحتى من المختصين في علوم الشريعة، والذين تحتضنهم وسائل الإعلام، قد انطلت عليهم بعض شبهات هؤلاء.

---

[1] – ينظر: .

[2] – الأنوار الكاشفة ص108.

ويمكننا التمثيل هنا بشخصية مُحَمَّد أركون، فهو أحد أبرز رجالات الحداثة الداعين إليها المنافحين عنها، وله تأثير معتبر خاصة في الوسط الأكاديمي.[1] فالحذر الحذر، إن كنا اليوم قد أُصِبْنا ببعض الشَّرر، فإننا نخشى غدا أن نقع في المحظور.

– هذه هي أهم الأسباب التي جعلت أولئك الطوائف أو الأعيان يعادون ويعتدون على (الجامع الصحيح)، وعلى صاحبه مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، ويُعلنون الحرب عليه وعلى مروياته. وإن الإلمام بتلك الأسباب، ثم إدراك مقاصدها والهدف منها، سيمكن الباحث الناقد من تشخيص الداء بنجاعة، ومنه معالجة هذه القضية المصيرية وإيجاد الحلول الناجعة لصد تلك الهجمات الشرسة على دواوين السنة النبوية.

خاتمة

وختاما فقد سلطت هذه الدراسة الضوء على ذلك الاحتفاء الكبير من الأمة الإسلامية بشخص الإمام البخاري وبكتابه الجامع الصحيح، مع ملاحظة اهتمام جزائري متوسط به لم يرق إلى مستوى الكتاب ومكانته صاحبه.

إلا أن الأساس من البحث هو تحليل دوافع ذلك الاحتفاء الكبير لنخلص إلى أنه لم يكن عن تقليد وحسن ظن، بل لدواع علمية موضوعية وهي المكانة العلمية التي تبوأها البخاري في النقد الحديثي وجودة التصنيف، وكذا لعظمة الكتاب، وقوّة أحاديثه، وصحتها ونظافتها.

كما أن الاعتداء لم يكن أبدا دافعه البحث العلمي والموضوعية في البحث عن الحقيقة وعدم تقديس الشخاص، بل قصدا منهم لتضييق مسالك الاحتجاج بالسنة النبوية أو إقصائها تماما من مجال التشريع، ولا أحسن عندهم من ضرب أصح الدواوين وطليعتها فيسهل ما بعدها.

وفي إطباق جميع المذاهب الفقهية، والطوائف الكلامية على التسليم للبخاري في صحيحه، والاحتفاء به، والإذعان لصحة أحاديثه، ما يدل دلالة قاطعة على أن الْمُعادين للجامع الصحيح، الطاعنين فيه، نشازٌ عن الأمة الإسلامية، يُغرّدون خارجَ سِرْبها؛ وهم – وإن تَسَمَّوْا باسم الإسلام، والبحث العلمي، وموضوعية النقد – يرومون في الحقيقة إقصاء السنة النبوية عن المشهد الاستدلالي التشريعي، ومن ثَمّ يسهل توجيه دلالات القرآن حسب ما تُمليه الثقافة الغربية المهيمنة.

وإن وحدة الأمة وأمنها، وأمن الأمة الجزائرية لا يكون إلا بالاعتصام بالكتاب والسنة، ولا اعتصام بالسنة إلا بالاعتصام بالصحيح أولا، ثم بقية دواوين السنة، وأي تفريط في ذلك أو تهاون فيه هو تفريط في أمن الأمة ومقوماتها الفكرية.

---

[1] – فـ"منصة المجلات العلمية الجزائرية" (**Asjp**) فيها نحوٌ من (225) بحثا حول شخصيته وآرائه، وهو عدد كبير دال على بالغ الاهتمام، والتأثر الواسع به.

توصيات: البخاري كتاب الأمّة = والواجب ترسيخ هذه المكانة بين الأمة اليوم تعليما وعملا.
الحث على العناية بالصحيحين خصوصا؛ قراءة، ودراسة، وشرحا،
تجريم الاعتداء على الصحيح، وباقي دواوين السنة، صيانة لدين الأمة وحماية لوحدتها.

والحمد لله ربّ العالمين

أهم المصادر والمراجع:

1- الإسهام الجزائري في الحفاظ على سنة الإسناد وتقاليد الرواية/ د.عز الدين كشنيط. الصايل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.

2- الأنوار الكاشفة بما في أضواء على السنة المحمدية من الزلل والتضليل والمجازفة/ المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. ط2، بيروت، المكتب الإسلامي، 1985.

3- تذكرة الحفاظ/ مُحَمَّد بن أحمد الذهبي - تصحيح المعلمي، دار الكتب العلمية.

4- تلقي الأمة للصحيحين بالقبول (بحث)/ د.فايز سعود أبو سرحان، منشور ضمن أبحاث "مؤتمر الانتصار للصحيحين" الجامعة الأردنية، 2010.

5- الجامع الصحيح/ البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل. ط1، الرياض، دار السلام، 1997.

6- جناية قبيلة حدثنا/ جمال البنا. القاهرة، دار الفكر الإسلامي، 2008.

7- الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث/ مُحَمَّد حمزة – المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2015.

8- سير أعلام النبلاء/ الذهبي، مُحَمَّد بن أحمد. تحقيق شعيب الأرنؤوط. ط11، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1996.

9- صحيح مسلم بشرح النووي/ محيي الدين النووي - دار الكتاب العربي، بيروت، 1407/ 1987.

10- علوم الحديث/ الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح. تحقيق مُحَمَّد شاهين. ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1996.

11- القراءات المعاصرة لصحيح البخاري؛ مدارسها، منطلقاتها، أمثلة على طعونها في الصحيح (بحث)/ مدبر حليم. مجلة الحكمة العالمية للدراسات الإسلامية والعلوم الانسانية، 2021.

12- المتنبي/ محمود مُحَمَّد شاكر – مطبعة المدني، القاهرة، 1407/ 1987.

13- مجموع الفتاوى/ ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. الرباط، المكتب التعليمي السعودي، المغرب.

14- المسند الصحيح/ النيسابوري، مسلم بن الحجاج. بيروت، دار الكتاب العربي، 1987.

15- معجم أعلام الجزائر/ عادل نويهض – دار الوعي، الجزائر، 1438/ 2017.

16- منهج الشيخين في انتقاء الأحاديث، ودفع شبهات عنه (بحث)/ الصالح عومار. منشور ضمن أبحاث "مؤتمر الانتصار للصحيحين" الجامعة الأردنية، 2010.
17- موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام/ د.مُحَمَّد بن حجر القرني – مجلة البيان، ط1، 1434.
18- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري/ ابن حجر العسقلاني - دار السّلام، الرياض، 1418/ 1997.